

نشطاء وصفوه بأنه "خطوة للوراء" وهزيمة "لفكر التنويري" جدل بسوريا حول مشروع قانون الأحوال الشخصية تعده "لجنة سرية"



دمشق- (العربية) حنا هوشان

تشهد سوريا حالياً سجالات واسعة حول مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية المقترح بسبب تدخله، بحسب كثير من النشطاء، في أحوال الطوائف الدينية والمذهبية المتعددة في سوريا.

كما يواجه مشروع القانون الكثير من الاعتراضات بسبب سرية اللجنة التي قامت باقتراحه، ولعدم الأخذ بآراء القيادات الروحية للطوائف أو آراء رجال القانون وبسبب ما فيه من تعارض وتناقض بين مواده ومواد الدستور السوري الخاصة بحرية المعتقد والأحوال الشخصية للطوائف والمساواة بين جميع المواطنين وعدم التفرقة بين الجنسين.

وقد نفى رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري أن يكون قد تم إيقاف مشروع القانون وقال إنه "مجرد ورقة عمل لم تعرض على مجلس الوزراء حتى الآن".

وقال عطري انه سيتم استطلاع رأي جميع الجهات المعنية حول مشروع القانون قبل رفع صيغته النهائية إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره. موضحاً ان فكرة تعديل قانون الأحوال الشخصية ظهرت قبل ثلاث سنوات في إطار خطة متكاملة "لتعديل عدد من القوانين وتحديثها بشكل ينسجم مع المرحلة الراهنة".

وكانت مصادر قد نقلت عن رئيس مجلس الشعب محمود الأبرش تأكيداًه إيقاف مشروع القانون دون ذكر تفاصيل إضافية.

وقالت المصادر إن الأبرش أعلن أنه تم إيقاف مشروع القانون الذي أعدته اللجنة المكلفة بذلك من قبل رئاسة مجلس الوزراء.

وتثير مختلف الهيئات السورية الاجتماعية والمدنية والأهلية نقاشا حادا حول مشروع القانون الجديد الذي يصفه نقاده من مناصري المرأة ومناصري قضية المواطنة في سورية بأنه "خطوات إلى الوراء" و"هزيمة للفكر التنويري".

وفيما رحب بعض الناشطين في الهيئات المدنية والأهلية بالإعلان عن إيقاف مشروع القانون ووصفها بسام القاضي، مدير مرصد "نساء سورية" في تصريحات صحفية بأنها "نصف خطوة" وقال "لماذا الإيقاف بدلاً من الإلغاء فالكل يعرف الفرق بين الكلمتين، فالإلغاء هي الكلمة الصحيحة في هذا الموقع".

ورحبت الدكتورة منى غانم مديرة "مركز التنمية للدراسات" بإعلان رئيس مجلس الشعب.

وقالت إن المجلس والحكومة اتخذوا القرار الصحيح الذي يعبر عن وجه سوريا الحقيقي وصورة الحكومة السورية التي قدمت الكثير للمرأة السورية يشكل سبقت فيه نساء دول المنطقة، في حين وصفت المشروع الذي أوقف بأنه كان دخيلاً ولا علاقة له بصورة سوريا وحكومتها وشعبها.

"لايراعي مكانة المرأة"

وكان عدد كبير من الناشطين المدنيين ومناصري حقوق المرأة والأقليات ورجال دين مسلمين ومسيحيين انتقدوا بشدة مشروع القانون الجديد.

ووصف النائب السوري ومدير مركز الدراسات الإسلامية محمد الحبش المشروع بأنه "مخيف، والنقطة الإيجابية الوحيدة في القانون هي إصدار قانون واحد للسوريين".

وقالت الناشطة سوسن زكرك إن المشروع يتحدث عن تنظيم عادات معروفة قبل الإسلام مثل الإيلاء، ولا يراعي مكانة المرأة السورية واحتلالها لمواقع هامة في صنع القرار، وهي التي انطلقت منذ أوائل القرن العشرين إلى ساحات العلم والعمل.

وتابعت زكرك أن المشروع يكرس أن المرأة "تابع مستلب، وحتى أمومتها ليست جزءاً منها، بل هي خدمة من الخدمات التي تقدمها للرجل الذي (اشتراها)، والذي هو الأصل في كل شيء.. وحتى إن الأولاد له وحده. ومن هذه التعبيرات على سبيل المثال: النكاح، الموطوءة، أجرة إرضاع الولد".

وانتقدت إباحة المشروع تعدد الزوجات بشكل مطلق وشروط الحضانة وتخفيض سن الزواج إلى سن الطفولة.

على صعيد آخر رحب ناشطون حقوقيون ومدنيون سوريون بالتعديل الذي ادخله الرئيس بشار الأسد على المادة 548 من قانون العقوبات التي كانت تحل القاتل الذي "فاجأ زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو اخته في جرم الزنا المشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر، فأقدم على قتلها أو إيذاءها أو على قتل أو إيذاء أحدهما بغير عمد" من العقوبة.

واستبدل المرسوم التشريعي الجديد رقم (37) المادة القديمة بنص يقول "يستفيد من العذر المخفف من فاجأ زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو اخته في جرم الزنا المشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر فأقدم على قتلها أو إيذاءها أو على قتل أو إيذاء أحدهما بغير عمد على أن لا تقل العقوبة عن الحبس مدة سنتين في القتل".

ولكن الناشطين رأوا أن التعديل الجديد غير كاف.